

تعمير الصحارى ورعاية المراعى والغابات

— ٣ —

إن تعمير الصحارى وإنشاء الغابات ماهو إلا توسع فى الإنتاج الزراعى والحيوانى وإنما قصدت أفرد له بابا خاصاً لما له من أهمية فى الوقت الحاضر بعد أن اتجهت الانظار إليه وقد كانت البلاد إلى عهد قريب خالية من الغابات والمراعى ولا يلتفت إلى تعمير الصحارى .

إذن فلماذا لا تنقل ملايين الأمطار المسكبة من ماء النيل الزائد عن الحاجة إلى الصحراء ؟ وفى كل عام يقذف النيل بمليارات الأمطار المسكبة من ماء الفيضان الغنى بالخيرين فى البحر ويضيع هباء على مصر وبها الصحارى الجافة التى فى أشد الحاجة إليه لزيادة رقعة المساحة المنزرعة ولمضاعفته الدخل القومى بحيث يتوفر العمل لجميع العاطلين

وإن خبراء النقطة الرابعة يدرسون مشروعا لرى الصحراء بواسطة الآبار الارتوازية التى تنفذ إلى طبقات الماء الجوفى الموجودة فى الصحراء الغربية أو بالاستعانة بماء المطر بتخزينها فى خزانات ولماذا لا نمد تلك المنطقة الصحراوية بماء النيل من مجراه مباشرة وهناك جملة مشروعات أو آراء لتنفيذ ذلك وما مشروع مديرية التحرير إلى نتيجة لتنفيذ أحد هذه الآراء التى مكشفت مقيدة مدة طويلة ثم انطلقت مع عهد التحرير . وليس ذلك بغريب على الصحراء الغربية فقد كانت فى سابق الزمان تفيض بالخصب وإنه لا ينقصها إلا أن تعود لسابق عهدهما وتحويل

المياه الزائدة عن الحاجة التي يصحبها النيل سنوياً في قرعى دمياط ورشيد إلى تلك المنطقة الصحراوية بعمل فرع ثالث للنيل أو مد أنابيب ضخمة لحمل هذه المياه يمكن بها زراعة ٨ مليون فدان وإنشاء غابات ومراعى تصل بهذه المساحة إلى عشرة مليون فدان غير أن مسألة تعمير الصحراء ليست من البساطة بمكان كما يتخيله الكثيرون فإن مثل هذا المشروع إذ أريد له النجاح يستلزم حتماً قبل الشروع فيه دراسة ما يتطلبه من جهود ونفقات وبحث حالة التربة وخواصها ووسائل الري والنباتات التي يمكن زراعتها فيها وليس هناك شك في أنه بفضل تقدم العلم أمكن زراعة مساحات كبيرة من الصحارى في بعض الدول الأخرى وبالأخص في أمريكا فقد أمكن زراعة ولايات أريزونا وجنوب كاليفورنيا كما أمكن زراعة ٢٠ مليون فدان في صحارى الهند وتقوم هيئة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بإصلاح صحارى الباكستان وأفغانستان وسوريا ثلاثة ملايين فدان من الصحراء يمكنها تحويلها للمراعى

من المشروعات التي يوليها المسؤولون عناية ودراسة مشروع يرمى إلى زراعة المساحة التي تمتد على الساحل بعرض ٨٠ كيلو متر إلى الجنوب غرب الدلتا وتمتد إلى السلوم وهذه المساحة يمكن الاستفادة بها لا كمرعى فقط وإنما يمكن زراعة الحبوب والفواكه بها ويعتمد هذا المشروع على الأمطار وبحقيقته يمكن زراعة ثلاثة ملايين فدان بنباتات المراعى

وهناك مشروعات أخرى سبق ذكرها في باب التوسع في الإنتاج الزراعى والحيوانى تتصل اتصالاً وثيقاً . بتعمير الصحارى كمشروع إصلاح الأراضي الواقعة غرب ترعته النوبارية . ويكون ربيها ربا نيلياً يتحول مع وفرة مياه النيل إلى رى دائم ويؤدي تنفيذ هذا المشروع

بعد مدة خمس سنوات إلى إصلاح مساحة . . . ١٦٠٠٠٠٠ فدان يتكلف إصلاحها ٤٧ مليوناً وسبعمائة ألف جنيه في بحر المدة المذكورة ويبدأ المشروع بشق ترعة أمام قنطرة نكلا على رياح البحيرة تمر بنكلا على مصرف المحيط ثم تتجه إلى الأرض المراد إصلاحها مع شق ترع التوزيع اللازمة ثم يوالى توسيع هذه الترعة مع وصلها بالنيل مباشرة أمام قنطار محمد على وتركيب الطلبات لرفع المياه اللازمة .

وكذلك مشروع خزان وادى النطرون وإصلاح مليون فدان به ماهو إلا تنمة لمشروع إصلاح الأراضى الواقعة غرب الترعة النوبارية وأيضاً مشروع مديرية التحرير انذى تكلمت عنه فى الباب السابق

والمشروعات أماننا كثير ولا ينقصها إلا الشروع فى التنفيذ وتدير المال اللازم ومعظمها أو كلها تؤدي إلى تعمير مساحة كبيرة من أراضى القطار المصرى القاحلة .

فمثلا مشروع تعمير شبه جزيرة سيناء التى يمكن الاستفادة من زراعتها بتحويل كمية من ماء النيل إليها . فقد ثبت أنه كلما نزل بها ماء المطر نبت القمح والشعير الذى يبذره أهالى هذه لمنطقته .

ويمكن لذلك الاستفادة أيضاً من مياه الأمطار بإنشاء سدود لها وأبار لحفظ هذه المياه وفى كلتا الحالتين حالة مد فرع من النيل إلى هذه المنطقة أو الاحتفاظ بمياه الأمطار فى خزانات أو تنفيذها مع لا يؤدي فقط إلى زراعة الحبوب والمراعى ولكن يمكن زراعة الأشجار الخشبية

والفواكه التي تصلح في هذه التربة كالزيتون مثلاً فيمكن تربية الحيوانات والدواجن في هذه المنطقة ويكون ذلك نتيجة لزيادة الثروة الحيوانية للبلاد فإن تربية الحيوانات مرتبطة أشد الارتباط بإنشاء المرعى لما للغذاء الأخضر من فائدة لصحة الحيوانات وزيادة نموها وإنتاجها فضلاً عن أنه أرخص غذاء في تكاليفه كما أن الحيوانات في المرعى تعمل على تسميد أرضها بالسماد البلدي فيزداد خصوبتها .

والمرعى إما أن تكون طبيعية تنمو بها الأعشاب والحشائش البرية أو مرعى زراعية تزرع وتخدم وكذلك إما أن تكون مؤقتة أو مستديمة ولا توجد مرعى في مصر بالمعنى المقصود منها الآن فالطبيعية منها ما هي إلا أراضي بور تسمى بالبرارى وكلما تم إصلاح جزء منها تصبح أرضاً تزرع محاصيل مختلفة وإن كان البرسيم يعتبر مرعى مؤقتاً في الشتاء والدراسة والذرة الريانة علفاً صيفياً للحيوانات إلا أن المحاصيل الحقلية تسير جنباً إلى جنب مع تربية الحيوانات والذي أدى إلى ذلك ارتفاع قيمة الأرض الزراعية وصرف النظر عن تخصيص مساحات منها للمرعى فضلاً عن عدم اهتمام الفلاح بتربية الحيوانات كنوع من الإنتاج الزراعى لذلك اتجهت الأنظار لتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي التي لم تزرع بعد ويمكن إنشاء مرعى بها لتربية الحيوانات وتشجيع الفلاحين على امتلاك هذه المساحات بإعطاء مميزات خاصة لهم وأظن أن المشروعات الجديدة التي أهمها تعمير الصحراء الغربية بإنشاء مديرية التحرير ثم تعمير الصحراء الشرقية بإنشاء مديرية الجلاء ستتيح الفرصة للكثيرين لامتلاك

مساحات كبيرة من المراعى وسيكون ذلك سبباً فى زيادة الثروة الحيوانية على أن هذا لا يمنع من تخصيص مساحات على التناوب فى كل زمام أرض زراعية من الأراضى الموجودة من المستصلحة التى تزرع المحاصيل كمرعى لتربية الحيوانات وذلك يكون بتعديل الدراوة الزراعية وبتطبيق هذا النظام تهم الفائدة المزارع وأرضه حيث أن تحميل الأراضى عدداً من الحيوانات يزيد من خصوبتها .

والنقطة الأخيرة فى موضوع تعمير الصحارى والمتصل بالتوسع فى الإنتاج الزراعى هى زراعة الأشجار الخشبية أو بمعنى آخر إنشاء الغابات . وما مشروع الشجرة الذى أولاه ولاية الأمور والشعب الأهتمام الكافى إلا نواة لهذا العمل الضخم الجليل حيث أن مصر تكاد تكون الغابات فيها معدومة على الرغم من أنها تقع فى القارة الإفريقية التى تعتبر من أهم مراكز الغابات فى العالم حيث فيها حوالى ٨٠٠ مليون فدان غابات أو بما يقدر بنحو ١/٣ غابات العالم كله التى تقدر بما يقرب من ٦ بليون فدان وهو حوالى ١/٤ مساحة الكرة الأرضية ، فمساحة الغابات فى مصر لا تذكر بجانب ما ذكرته من إحصاءات عن غابات إفريقيا والعالم أجمع وتوجد أكبر مساحة من الغابات فى مصر فى مديرية أسوان بتفتيش كوم أمبو وتبلغ مساحتها ٥٥٦ فداناً مزروعة بأشجار الكافور والسنتط والكازورينا والعبل والفيكس وخلافها ويلبى فيها فى المساحة غابة الجبل الأصفر فى شمال القاهرة ومساحتها ٣٢٠ فداناً ، وقد قامت وزارة الزراعة أخيراً بزراعة غابات صغيرة فى مناطق مختلفة من القطر بأنواع مختلفة من الأشجار لمعرفة مدى صلاحيتها للزراعة فى الأراضى المصرية ثم ابتدأت تعاون

جميع هياكل الشغب بمده بالأشجار الخشبية لتغذية مشروع الشجرة
ولإنشاء غابات في مناطق كثيرة من القطر

كما أنه يوجد في مصر أشجار خشبية كثيرة ولكنها ليست مزروعة
أو مجمعة في مساحات على هيئة غابات فهناك عدد كبير من أشجار النخيل
في المرج وفي الجزيرة وفي الشرقية والفيوم والواحات وعلى جوانب الطرقات
وفي الحدائق يوجد أيضاً عدد كبير من الأشجار الخشبية التي زرعت منذ
عشرات من السنين والأشجار الخشبية التي زرعها قدماء المصريين ما زال
يزرع الكثير منها الآن كالسنط والجيز والصفصاف والأل . . الخ
وكل هذه الأشجار يمكن الاستفادة منها أو يمكن جعلها كنواة لغابات في
أواح متعددة من القطر المصري .

وقبل أن أتكلم على أهمية زراعة الغابات في مصر سأذكر موجزاً
بسيطاً لكيفية زراعة الأشجار الخشبية . ترى هذه الأشجار قبل
غرسها في مكانها المستديم في مكان خاص يعرف بالمشتل وتكون أرضه
جيدة متوفرة المياه سهلة الصرف وتكثر الأشجار الخشبية في المشتل إما
بالبنور أو بالعقل ابتداء من شهر مارس إلى أغسطس

وتزرع في أصص رقم ٢٠ أو مواجير ثم تفرد في أصص أرقم ٨
ثم تنقل إلى أصص أخرى رقم ٢٠، ٢٥، ٣٥ تبعاً لحجم النبات وفي الربيع
التالي تزرع في أرض التربية على بعد ١٥ - ٢ متر وقد تزرع الأشجار
الخشبية في الأرض مباشرة كما في السنط وقد تتكاثر الأشجار الخشبية
بالتطعيم وهو اتحاد جزء من النبات بآخر ونموه عليه وبعد مرور
ثلاث سنوات أو أربع سنوات على زراعة الأشجار بأرض التربية تنقل

إلى أماكنها المستديمة في حفرة قطرها متر وعمقها يتسع للجذور وتزرع الأشجار على بعد عشرة أمتار من بعضها وتوالى بالرى ويقلل الرى على مرور الأعوام ولكن يجب مراعاتها والعناية بها .

وليست فائدة النسابات قاصرة على صد الرياح عن المدن والمزارع فحسب كما كان المراد منها في مصر ولكن يمكن أن تربي فيها المواشى والأغنام والطيور النافعة ؛ والأهم من ذلك أنها بزراعتها يمكن تعمير الصحارى والأراضى التى لم يسبق زراعتها فضلاً عن أنها مصدر لثروة كبيرة نتيجة للأخشاب التى يمكن أخذها من هذه الأشجار وكلنا يعلم أهمية الأخشاب فى أعمال النجارة وصناعة الورق والوقود، لذلك يجب أن نهتم بزراعة الأشجار الخشبية تمشياً مع سياستنا الزراعية المستقبلية التى نريد بها زيادة ثروتنا القومية وما يذكر فى هذه المناسبة أنه من الأشجار ذات القيمة العظيمة التى يمكن الاستفادة من الإكثار من زراعتها فى المناطق الملائمة لها أشجار الزيتون وتعد منطقة واحة سيوة أنسبها إذ أن نسبة الزيت فى ثمار الزيتون بهذه الواحة تبلغ ٣٠ ٪ ومع ذلك فإن مجال الزراعة فى هذه الواحة على العموم محدود فلا تتعدى المساحة المزروعة ١١٦٠ فداناً منها ألف فدان حدائق والباقي يزرع حبوباً وهى مبعثرة فى أنحاء الواحة مع أنه توجد مساحة تقدر بـ ٢٢٧٥٠ فداناً صالحة للزراعة من ٩٥ ألف فدان مساحة الواحة كلها ويمكن إذا الاستفادة من زراعة أكبر مساحة ممكنة من هذه الأراضى القابلة للزراعة بأشجار الزيتون مع إنشاء معاصر هيدروليكية لاستخراج زيت الزيتون لتعاون المعاصر اليدوية ولا يوجد فى واحة سيوة الآن سوى ٤٥٠ فداناً من شجر الزيتون تنتج ٢٠٠٠ طن ثمار

زيتون يتحصل منها على ٤٠٠ طن زيت جيد مع أن مصر تستورد سنوياً من زيت الزيتون ما يزيد قيمته عن ١٥٠ ألف جنيه ومن نفس ثمار الزيتون بحوالى ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

لذلك تراءى لوزارة الزراعة أن تستغل الأراضى البور فى واحة سيوة لزراعة أشجار الزيتون لامتيازها بأجود أصناف الزيتون الذى يعطى نسباً عالية من زيت الزيتون وذلك تمشياً مع سياستها فى استغلال أراضى الواحات فى زراعة الأصناف التى تجود فيها وقد اتضح أنه يمكن زراعة ٢٣ ألف فدان بأشجار الزيتون بعد إجراء بعض إصلاحات طفيفة من ناحية تيسير الري والصرف . وسينفذ هذا المشروع على دفعات خلال عشرة أعوام، مع العلم بأنه يوجد حالياً بالواحة ١٩٣٤٠ شجرة زيتون تنتج ٤٠٠ طن زيت يباع الطن بحوالى ٣٠٠ جنيه . وهناك أيضاً ٦ آلاف فدان فى صدد زراعتها بأشجار المشمش التى تنتج أنواعاً ممتازة بعد ثلاث سنوات وبهذا يمكن الاستفادة من المحصول فى صناعة قرد الدين الذى تستورد مصر منه سنوياً بما قيمته حوالى ٢ مليون جنيه وكذلك يمكن زراعة أشجار الخوخ والموالح فى هذه المنطقة أيضاً وربما تنجح زراعة التفاح .

وكذلك يمكن الانتفاع من صحراء سيناء بزراعة مساحة كبيرة منها بأشجار الفاكهة والأشجار الخشبية والمرعى وهناك ثروة عظيمة يمكن أن نحصل عليها أيضاً بالإكثار من زراعة أشجار التوت فى المناطق الملائمة لها وأهمها منطقة الإسكندرية حيث يمكن قيام صناعة ذات أهمية بمكان

وهى صناعة الحرير الناتج من تربية دودة القز (الحرير) ويمكننا بقيام هذه الصناعة الجديدة أن نستغنى عما نستورده منها فيتوفر لنا مبلغ كبير من العملة الأجنبية فضلاً عن أن قيام هذه الصناعة فيه تشغيل للأيدي المتعطلة وزيادة في ثروة البلاد القومية، ولا زالت هذه الصناعة في المهد ولا بد من الاهتمام بها. ولا شك في أن أول خطوة لتحقيق ذلك الاهتمام بالاكثار من زراعة أشجار التوت في المناطق التي تلائمها كما يجب الاكثار من أشجار النخيل وإن كنت لم أتكلم عنها فإن اكثارها بطبيعتها وبطبيعة بلادنا متوفر لدينا وفي أيدينا، ومحصول النخيل يكفينا وتصدر منه الزائد عن حاجتنا .